فهو باق على تنكيره واما المعرف قبل الندا فالصحيح بقاوه على تعريفه وانما
زاده الندا وضوحا وقيل تعرف بالندا بعد زوال تعريف العلمية قوله
واختار ح بيان لوجه زيادة نعم وانه ليس من المعارف الستة قوله
وللواجهة يظهر ان المطوف تفسيري قوله بال اى الحضورية وباء
حروف الندا منا بها قوله فات على الناظم كان عليه حذف على لان
فات يتعدى بنفسه ويمكن انه ضمنه معنى عسر قوله فلعرفها
فيه صوغ افعل التفضيل من الرباعي المجهول وهو شاذ من
وجهين والسالم التعبير باعلاها اوارفعها من رفع ككرم رفعة
بكسر الراء شرف وعلا قدره كما في القاموس واعلم انه قد يعرض
للمفوق ما يجعله مساويا للفائقة كالموصول والعلم في سلام على
من انزل عليه الكتاب اوفائقا عليه كالعلم والضمير في جواب
طارق الباب للقائل من بالباب بنيه عليه الشم في شرحه
على التوضيح قوله على الاصح وقيل اعرفها العلم وقيل اسم
الاشارة وقيل المحلى والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو اعرف
المعارف اجماعا قال الشنوانى ويليه ضميره قوله ثم العلم واعرفه
علم المكان ثم علم الادمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المص
في بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص قال شارح الجامع ولابد
منه كما قاله ابو حيان ليخرج به الكل علو اسامة اه سم فليس
بعد العلم وقيل اسم الاشارة وانظر ما رتبته فتامل قوله
ثم اسم الاشارة واعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد
قوله ثم الموصول قيل اعرفه ما كان مختصا ثم ما كان
مشتركا ويظهر ان اعرف كل منهما ما كان معهودا مسنا ثم ما
للاستغراق ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كال والاضا

قوله

قوله فالمحلى بها نهاية ما يغيره التقييد بالخاص انه رتبته بين العلم الخاص واسم الاشارة فدفع المحل ذلك بقوله فليس اه
وقوله وانظر ما رتبته قيل هي رتبة المحلى بال الجنسية

قوله ثم المحلى واعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس
فان قلت مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع ان المعرف
بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظا قلت التحقيق انه
معرفة معنى ايضا كما مر عن الروداني في اول الباب قوله وقيل
هما في مرتبة واحدة اختاره الناظم وعلله بان تعريف كل منهما
بالعهد وهو يقتضي ان الذى في مرتبة الموصول عنده هو المحلى
بال العهدية كما اشار اليه الدماميني قوله وقيل المحلى اعرف
من الموصول قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى قل من
انزل الكتاب الذى جاء به موسى اذ الصفة لا تكون اعرف من
الموصوف واجاب المص بان الذى بدل او مقطوع او الكتاب علم
بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل
ولك ان تجيب ايضا بان الاية على تقدير وصفية الذى انما تمنع
اعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب اليه المص فلا
تدل الاية على اعرفية المحلى فافهم قوله في رتبة العلم اى لا الضمير
لانه يقع صفة للعلم في نحو مررت بزيد صاحبك على ان اسم
الفاعل كالمضى والصفة لا تكون اعرف بل مساوية او دون كذا
قالوا والاظهر عندى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا
كما ذهب اليه المبرد لاكتسابه التعريف منه وان قولهم في علة
استثنا الضمير ان الصفة لا تكون اعرف ممنوع لانه اذا كان
المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فلا مانع من كونها اعرف
لا يقال المانع ان التابع لا يفضل على المتبوع لانا نقول هذا
منقوض بجواز ابدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع انه يقال
جاء الرجل الذى قام ابوه والظاهر ان الموصول فيه نعت ثم رايت

Copyright King Saud University